

١١٥٥ (دورة ١٢) - اللجنة الاقتصادية المقترحة لافريقيا

ان الجمعية العامة ،

اذ تدرك الحاجة الماسة الى التعاون الدولي في ميدان الانماء الاقتصادي للبلدان المتخلفة اقتصاديا ،

وان تؤكد من جديد مسؤولياتها والتزاماتها بمقتضى المادتين ٥٥ و ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة ، بأن تعمل على تشجيع الانماء الاقتصادي في جميع المناطق المتخلفة اقتصاديا ،

وان تدرك أن البلدان والاقاليم الافريقية تواجه مشكلات اقتصادية خطيرة تؤثر في رفاه شعوب تلك المنطقة وتقدمها ،

وان تدرك أن التعاون بين البلدان الافريقية بإمكانه أن يساعد على رفع كل من مستوى النشاط الاقتصادي ومستويات المعيشة في تلك القارة ، وأن التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ومؤسساتها الفرعية انما ييسر بلوغ هذه الأهداف ،

وان ترى أن اللجان الاقتصادية الاقليمية للأمم المتحدة قد أدت خدمات جليلة في مناطق اختصاصها وان اعمالها ذات أهمية حيوية بالنسبة الى الأمم المتحدة ، كما هو وارد في قرار الجمعية العامة رقم ٦٢٧ (دورة ٧) المتخذ في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ ،

وان تلاحظ أن أعمال اللجان الاقتصادية الاقليمية كانت مفيدة للغاية لاقتصاديات البلدان المتخلفة اقتصاديا في آسيا وامريكا اللاتينية ، وان ترى بالتالي وجوب افادة افريقيا من مزايا مثل هذا النظام ،

وان تلاحظ كذلك أن فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام ، بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لدراسة التدابير اللازمة للانماء الاقتصادي للبلدان المتخلفة اقتصاديا ، قد أوصى عام ١٩٥١ بأن تنشئ الأمم المتحدة ، لمساعدة حكومات افريقيا وشعوبها على تحليل مشكلات الانماء الاقتصادي لتلك القارة وعلى متابعة دراستها لهذه المشكلات ، لجنة اقتصادية لافريقيا وأن تزودها بأمانة دولية (١) ،

(١) تدابير الانماء الاقتصادي للبلدان المتخلفة اقتصاديا ، مطبوعات الأمم المتحدة ،

رقم المبيع : ١٩٥١/٢/ب/٢ صفحة ٩٥ •

توصي بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته المقبلة ، وبسرعة وعطف ، في انشاء لجنة اقتصادية لافريقيا ، وذلك لتقديم مساعدة فعالة الى البلدان والأقاليم الافريقية ووفقا للمادة ٦٨ من ميثاق الأمم المتحدة .

الجلسة العامة ٧٢٣
٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧

١١٥٦ (دورة ١٢) - توسيع نطاق التجارة الدولية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها رقم ١٠٢٧ (دورة ٩) المتخذ في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٧ والى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦٥٤، ألف (دورة ٢٤) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٥٧ ،

وان تدرك أن توسيع نطاق التجارة الدولية أمر ضروري لتحقيق التوظيف الكامل وتحسين مستويات المعيشة لجميع البلدان ، ولا سيما للانماء الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم ،

وان تدرك كذلك انه ينبغي ، لتحقيق الغايات السالفة الذكر ، بذل مزيد من الجهود لتشجيع المنافسة الدولية الحرة العادلة بالغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفرطة والحواجز الأخرى التي لا يمكن تبريرها والقائمة في سبيل التجارة الدولية ، مع مراعاة الحق للمشكلات الخاصة الناجمة عن مستلزمات الانماء الاقتصادي للبلدان المتخلفة اقتصاديا ،

وان تأخذ بعين الاعتبار قرارها رقم ١٠٢٨ (دورة ١١) المتخذ في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٧ بشأن حاجات البلدان التي ليس لها منفذ بحري فيما يتعلق بتسهيلات العبور (الترانزيت) ،

وان ترى أن المنظمات والاتفاقات القائمة المسمية بالتجارة الدولية وان كانت قد أدت أعمالا قيمة في هذا الميدان ، فان انشاء منظمة التعاون التجاري بوصفها هيئة دولية دائمة في هذا الميدان يزيد هذه المنظمات والاتفاقات قوة ،